جامعة الإسكندرية
كلية الحقوق

النشاط النقابي للموظف العام

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون

مقدمة من الباحثة

داليا زكي قاسم محمود

إشراف

الأستاذ الدكتور

ماجد راغب الحلو

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق

جامعة الإسكندرية

٢٠١٠

P.U.A. Library
Library D
Faculty of : Legal
Serial No : 637
Classification : 343

CamScanner

أولاً: الخلاصة

من خلال دراستنا لموضوع النشاط النقابي للموظف العام، فقد حاولنا أن نركز على التنظيم النقابي المصري بشقيه المهني والعمالي استنادا للنقابات المهنية المصرية وهي محل دراستنا من خلال التحليل الموضوعي. لذلك قد تم استخدام طريقتين لتحقيق هذا التحليل: أولها الطرق النظرية التي اعتمدت على البحث والتنقيب لكل ما يتعلق بموضوع هذه الدراسة من خلال الدراسات السابقة بحثية أو مرجعية.

أما الطريقة الثانية فقد لجأت الباحثة إلى الجانب العملي الميداني، وفيه قامت بتفعيل أداة دراستها باستخدام "استمارة استبيان"، والتي طبقت على عدة عينات متمثلة في أعضاء نقابيين. وقد تم توزيع عدد مائتان (٢٠٠) استمارة وقد تم استرجاع مائة وخمسة عشر (١١٥) استمارة. وهذه الاستمارات تم الاعتماد عليها في تحليل واستخراج جزء من النتائج العملية لهذه الدراسة. وقد تم تطبيق هذا الاستبيان بغرض التحقق من فرضية نتائج الدراسة الرئيسية، وهي تفسير العوامل المختلفة التي تؤثر في وضع العضو النقابي المصري بوجه عام داخل المجتمع.

فقد أردنا توضيح علاقة الموظف العام النقابي بالدولة، حيث تعددت فروض النظريات التي تناولت العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. وقد تعرضنا من خلال هذه الدراسة إلى فرضية: هل تمارس الدولة هيمنتها على النقابات من خلال محاولة تحييدها وتسييسها عن قراراتها، أم أن النقابات لديها القدرة على التأثير في صنع القرار؟

فقد أوضحت معظم الدراسات السابقة دور النقابات المهنية وعلاقاتها بالسلطة، من خلال مقارنة لدورها في المجتمعات الغربية. وقد أغفلت اختلاف السمات الأساسية والنظم السائد فيها لكلا المجتمعين الغربي والمصري. وهذا الاختلاف انعكس على وضع النقابات المهنية في تلك المجتمعات وعلى علاقاتها بالنظام السائد. فهذه الدراسة حاولت تفادي هذا القصور من خلال تركيزها على تناول النشاط النقابي في إطار خصوصية المجتمع المصري.

وقد أشارت النتائج التي قمنا بتحليلها من خلال موضوع الدراسة بأن الحرية في ممارسة العمل النقابي حق أصيل من الحقوق المقررة للعاملين بالدولة، وإن أي انتقاص منها يمثل اعتداء على هذا الحق، والذي قررته التشريعات والاتفاقيات الدولية.

ونظراً للصعوبات العديدة والمعقدة التي تعاني منها النقابات حالياً، مما جعلها تسبح في هوة عميقة ومأزق كبير. فكان من الأهمية البحث والتعمق في معرفة سبب الوضع الذي وصل بالنقابات المصرية لهذه الهوة، باعتبار ضرورة وجودها كإحدى منظمات المجتمع المدني.

لذلك فقد ركزنا على أهمية دور الوظيفة العامة التي تنبع من نشاط الموظف العام النقابي. والذي توكل إليه الدولة تنفيذ السياسة العامة الخاصة بها، وبواسطته تعمل مرافقها العامة والذي يعتبر الأساس والجوهر في عملية التنمية. وكما ذكرنا سابقاً، فهناك العديد من الدراسات قامت حول الموظف العام والوظيفة العامة، في مختلف المجتمعات نظراً للأهمية الكبيرة لهذه العناصر، والتي بلا شك تؤثر في أي مجتمع،بما يمثله الموظفون من نسبة كبيرة فيه.

ومما لا شك فيه، أن فاعلية الجهاز الإداري في كل دولة ومدى قدرته على تحقيق أهدافه، تعتمد على درجة كفاءة الموظف العام وإجادته لأداء العمل المكلف به، وتولي واجبات ومهام وظيفته التي يشغلها. وبالتالي ينعكس كل هذا على قدرة الدولة على تحقيق التنمية الضرورية للمجتمع.

وقد رأينا أن دراسة الموظف العام أمر جوهري لابد من التعرض إليه، لذلك قد كان من اليسير ملاحظة أن العنصر البشري "الموظف" يعد الأساس في تقدم أو تأخر الإدارة، بما إنه يمثل المرفق العام، حيث أن هذا المرفق يعتبر شخصية معنوية فقط.

وقد استهدفت الدراسة توضيح الشكل العام للتنظيمات النقابية، وبيان وضعها الحالي، بالكشف عن السلبيات والايجابيات التي تحيط بأعضاء العمل النقابي.

ونستخلص أن الموظف العام المصري يفتقد إلى سياسة الحوار النقابي بين النقابيين أنفسهم وبين السلطة التنفيذية ومتخذي القرار. لذا أردنا التأكيد على ممارسة الديمقراطية النقابية بفاعلية.

CamScanner